وقد سبق اشتراط كونه فاعلا مختارا او في حكمه ثم ان المحققين التفتازاني والجرجاني والمفسرين الافضلين الزمخشري والقاضي صرحوا في عدة مواضع بان الحمد مختص به سبحانه وتعالى منحصر فيه وعليه اشكال قضوا له بالصعوبة لان افعال العباد كما ترجع الى الله من جهة الخلق والاقدار وتهيئة الاسباب والتوفيق ترجع الى العبد من جهة المباشرة بعد الارادة وهذه الجهة وان رجعت الى الله لانه المحصل للاسباب الدافع للموانع ترجع للعبد قطعا لخلق الجميل فيه وتمكنه من مباشرته فيحمد باعتبارها فرجوعه الى الله لا يقتضي الحصر والناس فيه فريقان فريق بحثوا على اولئك المحققين وحكموا على كلامهم بالتوهين ومنهم المولى ابن الكمال فرماهم بالوهم في هذا المجال حيث قال لا اختصاص للحمد بالله كما يفصح عنه قول عائشة نحمد الله لا نحمدك وقول علي لا تحمدن امرا حتى تجربه بل اختصاصه بذي علم وشعور كما يرشد اليه قولهم في المثل السائر عند الصباح يحمد القوم السرى قال ومن هنا تبين ان المحمود عليه لا يلزم كونه فعلا لمن حمد به فضلا عن كونه مختارا فيه كما وهم وان من وهم قيام الفرق بين الحمد والمدح بصحة تعلق الثاني بالجماد دون الاول فقد وهم واتضح انه لا مدخل لمسئلة خلق العباد افعالهم هنا لان الكلام في الحمد اللغوي ومرجعه الى من وثق بعربيتهم بالنقل الصحيح والاستعمال الصريح وقد صح عنهم عدم الاختصاص واما حمل التعريف على الجنس دون الاستغراق فمناده امور آخر ذلك وهو ان مقتضى مقام الخطاب تخصيص حقيقة الحمد به تعالى تنزيلا لافراد الحمد الثابتة لغيره منزلة العدم والقصد الى هذا المعنى ظاهر عند كون التعريف للجنس لا للاستغراق اذ قد يكون جزئيا لجمع الامير الصاغة فلا يوجد استيعاب جميع الافراد الى هنا كلامه ومنهم فريق سلكوا سبيل الادب مع اولئك العظماء وسيد هذا الفريق سيد المحققين الدواني فنزل الحصر على الحقيقة لان الحمد يختص بالفعل الاختياري ولا اختيار لغيره تعالى على قاعدة اهل الحق والعبد مضطر في صورة مختار انتهى والحاصل

انهم نزلوا

انهم نزلوا حمد غير الله منزلة العدم او منزلة حمده تعالى لانه مبدا كل جميل فحمد غيره كالعارية لان الكل منه واليه خلقا وتمكينا وتيسيرا وليس لغيره غير مجرد مظهرية لما بين يديه وكل جمال وكمال مضمحل في جماله وجلاله وكماله وراجع اليه وكل اختيار لغيره يعود الى اضطرار الخامس وهو ذكر ما يدل على اتصاف المحمود بالمحمود به وقد اشتهر تقييده باللسان والمراد منه ان يكون بجارحة النطق فلما كان الواقع كون آلة التكلم هي تلك الجارحة خص بها فلو فقد لسان انسان فاثنى بجس دفة الشفوية على جميل او خلق النطق في بعض جوارحه كما ذكر بعض الثقات انه شاهده فاثنى به فهو حمد وقضية التقييد به ايضا ان لا يكون الصادر عن المنزه عن الجارحة حمدا وقد قال الله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده فذهب الاكثر الى انه اخبار باستحقاق الحمد وامر بالحمد او مقول على السنة العباد او مجاز عن اظهار الصفات الكمالية الذي هو الغاية المطلوبة من الحمد وميل السيد الى الاخير لكن النحرير الدواني قال كون الحمد في حقه سبحانه مجازا بعيد عن قاعدة اهل الحق من اثبات الكلام له حقيقة والقول بمساواة الكلام قال فالاظهر ان الحصر في اللسان انما هو في مقابلة الجنان والاركان والمراد الفعل الذي مصدره اللسان غالبا او هو قيد غالبي يسوغ الاستعمال فيه وتوضيحه ان اللفظ قد يكون موضوعا في اصل اللغة لامر عام اشتهر في بعض الفاظ مخصوصة بحيث تصير حقيقة عرفية في ذلك الفرد وسبب الاشتهار اما كثرة تداول ذلك الفرد كما في لفظ الدابة فانه موضوع في الاصل لما يدب على الارض ثم اشتهر في العرف العام في بعض افراده حتى صار حقيقة عرفية فيه واما عدم الاطلاع على فرد آخر فيستعمله اهل اللسان في ذلك الفرد حتى اذا استمر ذلك ولم يطلعوا على اطلاقه على فرد آخر ظنوا انه موضوع لخصوصه كما في الميزان فانه في الاصل موضوع لآلة الوزن ثم من لم يطلع على ذلك الآلة الا على ما له لسان وعمود ربما يجزم بانه موضوع لهذا حتى ان من لم ير موازين المياه وغيرها من موازين الحكمة ربما يظن انها ليست ميزانا وكما ان من لم يشاهده من الخبز الا ما هو من الحنطة لا ينساق ذهنه

Copyright © King Saud University